

Distr.: General
16 August 2019

الجمعية العامة



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة من المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى
رئيس مجلس حقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-13995(A)



* 1 9 1 3 9 9 5 *

أكتب إليكم، بتعليمات من حكومتي، بشأن جلسة الحوار التفاعلي بتاريخ الثاني من تموز/يوليه ٢٠١٩ مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية في إطار البند الرابع من جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، توضيحاً لواقع الأوضاع في بلادي، ورداً على المزاعم التي وردت في إحاطة رئيس اللجنة وفي البيانات المعدة مسبقاً لبعض الدول خلال الحوار المذكور، والتي لم يتسن لنا الرد عليها بشكل كاف بسبب القيود الزمنية المصطنعة والمجحفة المفروضة على بيانات الدول المعنية، الأمر الذي ينفي عن هذا النوع من المناقشات صفة الحوار والتفاعل.

أولاً- لم تخرج إحاطة رئيس اللجنة عن سياق النهج المتحيز الذي اتسمت به تقارير اللجنة وبياناتها منذ إنشائها عام ٢٠١١ بقرار غير توافقي قدمته بريطانيا بالنيابة عن مجموعة من الدول الأطراف في الحرب على سوريا، ودون موافقة الدولة المعنية، الجمهورية العربية السورية. وقد عززت تقارير اللجنة وبياناتها قناعتنا بصوابية موقفنا بعدم الاعتراف باللجنة وبولايتها المدفوعة بأجندات سياسية تجعل منها وسيلة للترويج لأجندات تلك الدول. وأود أن أوضح بجلاء أن رسالتنا هذه وما تتضمنه من ردود وإيضاحات لا تعني بأي حال من الأحوال اعترافاً بولاية لجنة التحقيق المذكورة أو بأي من تقاريرها.

ثانياً- إن الحديث عن الأوضاع في منطقة خفض التصعيد في إدلب وجوارها يستوجب الإقرار بحق الدولة السورية في مكافحة الإرهاب على أراضيها وفي حماية مواطنيها في ظل سيطرة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والمجموعات الإرهابية الأخرى المتحالفة معه على غالبية محافظة إدلب وجوارها، بدعم كامل من النظام التركي الذي يستمر بتزويد المجموعات الإرهابية بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد بدلاً من تنفيذ التزاماته بموجب اتفاق خفض التصعيد في إطار تفاهات أستانا واتفاق سوتشي الموقع مع الجانب الروسي. إن ما يجري في إدلب ناتج عن وجود بؤرة إرهابية تضم آلاف الإرهابيين الأجانب، الذين أدخلهم النظام التركي إلى تلك المنطقة للقتال إلى جانب تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وعن اتخاذ مئات الآلاف من المدنيين دروعاً بشرية وارتكاب الجرائم بحقهم، وناجم عن استفزازات المجموعات الإرهابية التي تشن هجماتها دون تمييز وتعدي بحماية تركية على المدنيين في محافظات حماه وحلب واللاذقية.

ثالثاً- إن مزاعم عدم تناسب الرد على الهجمات الإرهابية واستهداف مشاف ومدارس ومناطق سكنية في محافظة إدلب هي اتهامات عارية عن الصحة وتستند إلى مصادر معلومات مشبوهة وغير نزيهة. فالحكومة السورية اتخذت كافة الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين والمحافظة على البنية التحتية، والضربات موجهة ضد الإرهابيين بشكل دقيق ومدروس، ولم يتم استهداف أي مشفى أو مدرسة أو أيّاً من البنى التحتية. وللتوضيح فإن كافة المنشآت الصحية في محافظة إدلب خرجت عن الخدمة بعد سيطرة المجموعات الإرهابية عليها وتخريبها وسرقة معداتها. وبذلك فإن جميع المشافي وعددها أربعة هي: مشفى إدلب الوطني، ومشفى ابن سينا، ومشفى معرة النعمان، ومشفى جسر الشغور، ومركز العيادات الشاملة، إضافة إلى ١١٤ مركزاً صحياً خرجت عن الخدمة بأوقات مختلفة، ولم تعد تؤدي الهدف المنوط بها بعد أن حولتها المجموعات الإرهابية المسلحة إلى مقرات عسكرية وسجون ومستودعات أسلحة وذخائر ومحاكم شرعية ومنصات لإطلاق القذائف العشوائية على الأحياء والمناطق الآمنة القريبة، بما فيها المشافي والمراكز الصحية في مناطق مصياف ومحررة والسقيلبية.

رابعاً- إن مزاعم عدم سماح الحكومة السورية بإيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها تمثل عودة لحملات التضليل الممنهج والتسييس المتعمد للشأن الإنساني في الجمهورية العربية السورية، وهي مزاعم يدحضها التعاون المستمر مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإغاثية التي ساهمت في وصول المساعدات لملايين الأشخاص شهرياً وفق الأرقام التي تنشرها تلك الوكالات. ومن المثير للاستغراب أن يستمر رئيس اللجنة في تجاهل موضوع الإجراءات القسرية الأحادية في حديثه عن الأوضاع الإنسانية، وأن يمتنع عن المطالبة برفعها بعد أن بلغت مؤخراً مستوى الإرهاب الاقتصادي والحرب الاقتصادية على الشعب السوري وأوضاعه المعيشية. وغني عن القول أن مزاعم القلق حول الأوضاع الإنسانية في سوريا، التي وردت في بيانات الاتحاد الأوروبي والدول المنخرطة بفرض الإجراءات القسرية الأحادية ويربط الدعم الإنساني والإغاثي بشروط سياسية، لا تعدو كونها نفاقاً سياسياً مجوجاً. ومن المثير للاستهجان في السياق نفسه استمرار تقارير لجنة التحقيق الدولية في الانخراط بمحملة عدم تشجيع المهجرين السوريين على العودة إلى ديارهم وبلدهم من خلال الترويج لمعلومات مضللة وغير صحيحة سبق لنا تفنيدها في مراسلات سابقة، من قبيل إثارة المخاوف من احتمال تعرضهم للتوقيف، ومزاعم غياب سيادة القانون وغياب الضمانات بشأن حقوق الملكية للبيوت والأراضي التي يكفلها القانون السوري بشكل لا لبس فيه. وقد سبق لنا الإشارة إلى أن الحكومة السورية دأبت على مراجعة المعايير القانونية القائمة لتذليل العقبات أمام عودة المواطنين السوريين وتبسيط إجراءات عودتهم والتركيز على المحاور الأساسية لتأمين مستلزمات الحياة لهم. وتشمل الخطوات التي تم اعتمادها بهذا الصدد التسهيلات التي توفرها الحكومة السورية في المراكز الحدودية، والإجراءات المبسطة التي اعتمدها، ومنها على سبيل المثال قبول أية وثيقة حتى ولو كانت منتهية الصلاحية، لإثبات أن الشخص سوري الجنسية، ولتيم بعد ذلك تقديم التسهيلات والمساعدة له سواء من الجهات التابعة لوزارة الداخلية في مجال عملها في مسائل التسجيل والتوثيق لقضايا الأحوال المدنية أم من جهات تقدم خدمات أخرى صحية وإنسانية. وفي هذا السياق صدر المرسوم التشريعي (١١) لعام ٢٠١٩ بشأن إعفاء المواطنين الذين تأخروا في تسجيل واقعات الأحوال المدنية أو في الحصول على البطاقة الشخصية أو الأسرية من الرسوم والغرامات إذا كان تأخرهم بسبب تعرض مناطقهم للأعمال الإرهابية أو بسبب تهجيرهم إلى داخل وخارج أراضي الجمهورية العربية السورية بفعل الأعمال الإرهابية. والحكومة مستمرة كذلك بالبرامج والخطط الإنسانية والتنمية العامة أو تلك الموجهة لتأمين مستلزمات الحياة في المناطق المحررة من الإرهاب، بما في ذلك تأمين السكن والبرامج المناسبة لخلق فرص عمل ومستوى معيشي لائق. وتتوجب الإشارة من جديد كذلك إلى أن الدستور السوري يكفل للعائدين من الخارج والنازحين داخلياً كامل الحقوق والحريات شأنهم شأن كافة المواطنين السوريين دون تمييز، ولا أساس لمزاعم اعتقال أو احتجاز أيّاً من العائدين إلى ديارهم، إلا أن ممارسة التضليل والخداع بات سمة مميزة لعمل بعض اللجان الأممية خدمة لأهداف معروفة ومكشوفة.

خامساً- لا تزال بعض الحقائق غائبة عن إحاطة رئيس لجنة التحقيق وبيانات الدول التي دأبت على إثارة أوضاع مخيم الركبان، أولها أن الوجود الأمريكي غير الشرعي واحتلال قواته لتلك المنطقة، وتحكم المجموعات العميلة للولايات المتحدة التي تمنع إيجاد حل دائم للمخيم وتعزل خروج المدنيين منه وعودتهم إلى ديارهم، هو المسبب والمسؤول الأساسي عن الأوضاع الإنسانية البائسة التي تواجه قاطني المخيم. وعلى الرغم من قناعتها بأن الحل الجذري لإنهاء

المعانة الإنسانية للمدنيين المحتجزين قسراً داخل المخيم يكمن في تفكيكه، فقد منحت الحكومة السورية الموافقات وسهلت قيام الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإبصال قافلتين مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان لكن المساعدات لم تصل إلى مستحقيها الحقيقيين نتيجة تحكم المجموعات الإرهابية المسلحة بالمخيم وجواره. وبالمقابل سهلت الحكومة السورية ولا تزال خروج أكثر من ٢٠ ألفاً من قاطني المخيم وقدمت لهم كافة احتياجاتهم الأساسية، ومكنتهم من العودة إلى ديارهم وبيوتهم دون عراقيل بعد إجراءات تدقيق أثني فريق الأمم المتحدة القطري على سرعتها وفعاليتها.

سادساً- من المؤسف أن تقارير اللجنة ونقاشات المجلس مستمرة في تجاهل مسؤولية الولايات المتحدة وأدواتها، بما فيها الميليشيات الكردية، عن المأساة الإنسانية التي يكابدها الأطفال والنساء والشيوخ في مخيم الهول، وفي تجاهل الجهود التي تبذلها سوريا التي فتحت الباب على مصراعيه أمام وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات الإنسانية الأئمة وغيرها من المنظمات الإغاثية إلى المخيم لتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الطبية التي يحتاجها قاطنو المخيم، لاسيما من خلال الهلال الأحمر العربي السوري، وسهلت مؤخراً وصول مشفى كامل من الترويج إلى المخيم، بما في ذلك عدد كبير من الأطباء والتقنيين. إن مأساة المخيم، بما في ذلك أوضاع مواطني الدول الأجنبية داخل المخيم، تكشف تورط الدول الغربية والدول الداعمة للإرهاب في المنطقة وخارجها ومسؤوليتها عن حدة المعاناة وعن عدم إيجاد حلول لها بعد أن أغمضت العين أو تواطأت مع المجموعات الإرهابية لتسهيل وصول عناصرها إلى سوريا.

سابعاً- لا تزال تقارير اللجنة الدولية مصرة على تبرئة دولة الاحتلال التركي من ارتباطها وسيطرتها على المجموعات الإرهابية والمسلحة وتحكمها بها في مناطق تواجدتها غير الشرعي على الأراضي السورية رغم الإقرار بالجرائم والانتهاكات التي ترتكبها تلك المجموعات ورغم الكثير من الأمثلة التي تثبت تحقق معيار هذه السيطرة. لقد أسفرت اعتداءات هذه المجموعات الإرهابية إلى استشهاد عشرات المدنيين الأبرياء طيلة الأشهر الماضية في محافظات حماه وحلب واللاذقية، وأحدثت دماراً هائلاً في البنى التحتية، إلا أن المقاربة غير المهنية التي تنتهجها اللجنة دفعتها إلى الانصراف عن إدانة هذه الجرائم مقابل الترويج لصورة مضللة عن هذا الواقع. ونجدد التأكيد على أن إنهاء معاناة المواطنين السوريين في تلك المناطق يكمن بتحريرها من المجموعات الإرهابية التي تتحكم بها وبإنهاء الوجود غير الشرعي للدول التي تدعم هذه الميليشيات في الأراضي السورية وعودة سلطة الدولة السورية إلى تلك المناطق وإلى كامل الأراضي السورية.

ختاماً، تجدد الجمهورية العربية السورية التعبير عن قناعتها بأن استمرار لجنة التحقيق الدولية بالعمل استناداً للقرارات المسيسة المنحازة وغير النزهاء التي تحكم عملها وتحدد ولايتها، وتبنيها لمعايير إثبات انتقائية ومزاجية غير موضوعية، لن يساهم سوى في تعميق معاناة المواطنين السوريين وتشجيع المجموعات الإرهابية المسلحة والدول الراعية لها على الاستمرار في انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان بدلاً من المساهمة في إنصاف ضحايا الاعتداءات الإرهابية والإجراءات القسرية التي تظال السوريين بشكل يومي.

(توقيع) حسام الدين آلا
السفير والمندوب الدائم